

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١	أولا. جوهر الفكرة.
٢	ثانيا. مدار البحث وما رمي به.
٣	ثالثا. أهمية الموضوع في الحياة القانونية.
٣	رابعا. خطة البحث.
٥	الفصل الأول : مفهوم الشرط.
٥	المبحث الأول : تحديد معنى شرط التعليق.
٨	المطلب الأول : معنى شرط التعليق في الفقه القانوني.
١١	المطلب الثاني : معنى شرط التعليق في الفقه الإسلامي.
١٥	المبحث الثاني : أنواع الشرط.
١٥	المطلب الأول : أنواع الشرط في الفقه القانوني.
١٥	أولا. شرط التعليق من حيث الأثر.
١٩	ثانيا. شرط التعليق من حيث تعلقه بالإرادة
٢٦	المطلب الثاني : أنواع الشرط بوجه عام في الفقه الإسلامي.
٢٦	أولا. التفرقة بين أنواع الشرط.
٣١	ثانيا. أنواع الشرط المعلق.
٣٨	المبحث الثالث : تمييز التعليق مما يشبهه من أنظمة قانونية.
٣٨	المطلب الأول : تمييز تعليق التصرف من وقفه.
٤٢	المطلب الثاني : تمييز تعليق التصرف من بطلانه.

٤٧	المطلب الثالث : تمييز تعليق التصرف من عدم سريانه.
٤٨	الفصل الثاني : ما يلزم توفره في الشرط لإنتاج أثره.
٤٩	المبحث الأول : الشرط أمر مستقبل.
٤٩	المطلب الأول : الشرط أمر مستقبل في الفقه القانوني.
٤٩	أولاً. مضمون الأمر المستقبل.
٥٣	ثانياً. تقسيم الأمر المستقبل أو تصنيفه.
٥٦	المطلب الثاني : الشرط أمر مستقبل في الفقه الإسلامي.
٥٦	أولاً. الشرط المعلق أمر مستقبل.
٥٩	ثانياً. التبيين.
٥٩	ثالثاً. تقسيم الأمر المستقبل في الفقه الإسلامي.
٦١	المبحث الثاني : الشرط أمر غير محقق الوقوع.
٦١	المطلب الأول : مضمون شريطة عدم تحقق الوقوع في ظل القانون الوضعي.
٦٦	المطلب الثاني : مضمون شريطة عدم تحقق في ظل الفقه الإسلامي.
٧٠	المبحث الثالث : الشرط أمر ممكن ومشروع.
٧٠	المطلب الأول : الشرط أمر ممكن ومشروع في الفقه القانوني.
٧٠	أولاً. الاستحالة.
٧٥	ثانياً. المشروعية.
٨٠	ثالثاً. حكم الشرط المستحيل والشرط غير المشروع.
٨٢	المطلب الثاني : الشرط أمر ممكن ومشروع في الفقه الإسلامي.
٨٢	أولاً. تحديد معنى الشرط المستحيل ، وشرائط الاستحالة ، وأنواعها.
٩٠	ثانياً. مشروعية شرط التعليق في الفقه الإسلامي.

٩٨	المبحث الرابع : الشرط أمر عارض.
٩٨	المطلب الأول : الشرط أمر عارض في الفقه القانوني.
١٠١	المطلب الثاني : الشرط أمر عارض في الفقه الإسلامي.
١٠٤	الفصل الثالث : الآثار المترتبة على الشرط.
١٠٤	المبحث الأول : آثار الشرط في مرحلة التعليق.
١٠٥	المطلب الأول : آثار الشرط الواقف في مرحلة التعليق.
١١٢	المطلب الثاني : آثار الشرط الفاسخ في مرحلة التعليق.
١١٦	المبحث الثاني : آثار الشرط في مرحلة ما بعد التعليق.
١١٦	المطلب الأول : تحقق الشرط أو تخلفه.
١٢٦	المطلب الثاني : أثر تحقق الشرط الواقف أو تخلفه.
١٢٦	أولاً. أثر تحقق الشرط الواقف.
١٢٩	ثانياً. أثر تخلف الشرط الواقف.
١٣١	المطلب الثالث : أثر تحقق الشرط الناسخ أو تخلفه.
١٣١	أولاً. أثر تحقق الشرط الناسخ.
١٣٣	ثانياً. أثر تخلف الشرط الناسخ.
١٣٦	المبحث الثالث : فكرة الأثر الرجعي.
١٣٦	المطلب الأول : الموقف من فكرة الأثر الرجعي.
١٣٨	أولاً. وجهة إنكار فكرة الأثر الرجعي للشرط.
١٤١	ثانياً. وجهة إقرار فكرة الأثر الرجعي للشرط.
١٥٦	المطلب الثاني : الأساس القانوني الذي تستند عليه فكرة الأثر الرجعي.
١٥٦	أولاً. نظرية الافتراض أو المجاز القانوني.

١٥٨	ثانيا. نظرية الوجود السابق للعقد
١٥٩	ثالثا. نظرية الإرادة المفترضة.
١٦٣	رابعا. الأساس الحقيقي لفكرة الأثر الرجعي للشرط.
١٦٥	المطلب الثالث : ما يترتب على الأثر الرجعي للشرط من نتائج وما يرد عليه من استنتاجات.
١٦٥	أولا. ما يترتب على الأثر الرجعي من نتائج.
١٦٨	ثانيا. ما يرد على الأثر الرجعي من استنتاجات.
١٧١	خاتمة
١٧٥	قائمة المراجع